● أخبار قصيرة

روسيا والصين تستعدان لتنفيذ أكثر من ٨٠ مشروعاً مشتركاً

تستعد روسيا والصين لتنفيذ أكثر من ٨٠ مشروعاً مشتركاً بقيمة تبلغ نحو ٢٠٠ مليار دولار ضمن مجموعة واسعة من المجالات.
جاء ذلك وفق ما أفاد به السفير الروسي في الصين «إيغور مورغولوف» يوم الجمعة في افتتاح المؤتمر العاشر «روسيا والصين: التعاون في عصر جديد» في بكين، وأشار فيه إلى أن الصين ظلت الشريك التجاري الأول لروسيا لمدة ١٥ عاماً، بينما تحتل روسيا المرتبة الخامسة في قائمة الشركاء التجاريين للصين.
وفي العام ٢٠٢٤، سجل التبادل التجاري بين البلدين رقماً قياسياً جديداً بلغ ٢٤٥ مليار دولار.
وأضاف: «نتخذ خطوات منسقة لتعزيز استخدام العملات الوطنية في المدفوعات الدولية، ونطور التعاون الاستثماري بشكل نشط. لدينا أكثر من ٨٠ مشروعاً مشتركاً في مجالات الإنتاج الصناعي، النقل، الخدمات اللوجستية، الزراعة، والتعدين، بقيمة إجمالية تقارب ٢٠٠ مليار دولار».

محكمة التجارة الأميركية تلغي رسوم ترامب الجمركية.. والأخير يستأنف

استأنفت إدارة ترامب حكماً أصدرته محكمة فدرالية أميركية أمس وألغت بموجبه معظم الرسوم الجمركية الشاملة التي فرضتها الإدارة على الواردات الأميركية من دول العالم بأسره.
فقد قضت محكمة التجارة الدولية الأميركية، في حكمها، بإلغاء الرسوم الجمركية المتبادلة التي فرضها ترامب بنسبة ١٠٪ على كل السلع التي تستوردها بلاده، مُعتبرة أنّ الكونغرس وحده يملك صلاحية فرض مثل هكذا تعرفات.
وأوضحت المحكمة أنّه لا يمكن للرئيس أن يتذرّع بقانون الاستجابة الاقتصادية الطارئة لعام ١٩٧٧ لفرض رسوم إضافية غير محدودة على المنتجات المستوردة من كل الدول تقريباً.

كوريا الشمالية تنتقد السياسة الأحادية وهيمنة الولايات المتحدة

اتهم وزير أمن الدولة في كوريا الشمالية الولايات المتحدة بتهديد أسس السلام العالمي عبر سياساتها الأحادية وهيمنتها العسكرية، وتعهد بالرد «بقوة هائلة».
ونقلت وكالة الأنباء عن ري قوله: «بسبب التعسف وإساءة استخدام السلطة من قبل بعض القوى على الساحة الدولية، يتم تجاهل المبادئ المعترف بها دوليا للعلاقات الدولية بشكل علني».
كما اتهم الولايات المتحدة بتشكيل تهديد مستمر لأساس السلام والأمن العالميين، من خلال سياساتها الأحادية وهيمنتها العسكرية، والسعي إلى تحقيق قوتها ومصالحها ضد رغبات المجتمع الدولي. وقال أيضاً: «لن نلتزم الصمت أبدا تجاه أي نوع من الأعمال العدائية التي تهدد استقلال بلادنا وكرامتها ورفاهية شعبنا»، مضيفا أن بلاده سترد بقوة هائلة.

بين السياسة والأخلاق..

٣٠٠ صوت لإنهاء الدعم البريطاني لحرب إبادة غزة

الوفاق/ في خضمّ استمرار النزاع في غزة وتفاقم المعاناة الإنسانية الناجمة عن الصراع، برزت مبادرة غير مسبوقة في الساحة البريطانية، إذ أعلن أكثر من ٣٠٠ شخصية عامة من مختلف المجالات – من الفن والإعلام إلى الطب والأكاديميا – النداء لإنهاء ما وصفوه بـ«تواطؤ» المملكة المتحدة مع السياسات التي تؤدي إلى استمرار مذبحة غزة. لا تقتصر هذه النداءات على بريطانيا فحسب، بل تلامس القيم والمبادئ الغربية بشكل أوسع، خاصةً داخل أوروبا التي تشهد تحوّلات دراماتيكية في نظرتها للأسلحة والعلاقات الخارجية.

جذور الأزمة وسياقها التاريخي

لعدة عقود، ترتبط المملكة المتحدة بعلاقات استراتيجية مع كيان العدو الصهيوني؛ علاقة تتجسد في بيع الأسلحة ومنح التراخيص العسكرية، مما جعل بعض الأصوات ترى في هذه السياسات دعماً مباشراً للأعمال العسكرية التي تُفرغ غزة من كل موارد الحياة الطبيعية. كان للسياسات البريطانية التاريخية في هذا المجال جذور عميقة تستند إلى مصالح أمنية واقتصادية، ولكن في ظل الأوضاع الراهنة التي أدت إلى جرائم الإبادة الجماعية في غزة ، برزت مطالب متزايدة لإعادة تقييم هذا النهج وتبني سياسات أخلاقية تتماشى مع معايير حقوق الإنسان والقانون الدولي.

أكثر من ٣٠٠ صوت ضدّ التواطؤ

خطت مجموعة كبيرة من المعارضين في بريطانيا – التي تشمل أسماء بارزة في عالم الفن والإعلام والأكاديميا – خطوةً فريدة من نوعها، إذ وقعوا رسالة مفتوحة موجهة لرئيس الوزراء البريطاني «كرستارمر» يطالبون فيها بوقف جميع مبيعات وترخيص الأسلحة التي قد تُستخدم في دعم الأعمال العسكرية في غزة. وقد جاء في هذه الرسالة حث صارم على اتخاذ إجراءات فورية لإنهاء ما وصف بأنه تواطؤ الدولة في جرائم حرب، وتأكيد على ضرورة توفير وصول إنساني عاجل للمنظمات الإغاثية التي تمتلك الخبرة للتصدي لحالة الحرمان الغذائي وسوء التغذية، خاصةً بين الأطفال.
هذا التحرك، الذي جمع بين الأصوات الثقافية والقانونية والإنسانية، يعكس حالة غضب متزايدة وغموضاً أخلاقياً تجتاح أوساط الرأي العام البريطاني، وقد امتد تأثيره إلى باقي الدول الغربية التي بدأت تشعر بأن استمرار مثل هذه السياسات يُمثل تهديداً لقيم العدالة والإنسانية.
وقد شارك في الرسالة المفتوحة إلى ستارمر عدد من الشخصيات البارزة من عالم الإعلام والفنون، إلى جانب أطباء وأكاديميين بارزين، ومجموعات حقوقية، وناج من الهولوكوست، واتهم الموقعون الحكومة البريطانية بمواصلة السماح ببيع الأسلحة إلى الكيان الصهيوني، ومنح التراخيص اللازمة لذلك، رغم استمرار العدوان في قطاع غزة.
وتقود منظمة اللاجئين الخيرية Choose Love هذه المبادرة، إذ دعت في الرسالة إلى تعليق فوري لجميع مبيعات الأسلحة البريطانية إلى كيان العدو، وإتاحة الوصول الإنساني العاجل للمنظمات الإغاثية ذات الخبرة، كما طالبت الحكومة بالتدخل والعمل على التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار من أجل «أطفال غزة».
وكان ستارمر قد انضم الأسبوع الماضي إلى قادة فرنسا وكندا في تحذير كيان العدو من اتخاذ «إجراءات ملموسة» في حال واصلت «توسيع عملياتها العسكرية بشكل فاضح» في غزة.
وجاء في الرسالة: «نحثكم على اتخاذ إجراءات فورية لإنهاء تواطؤ المملكة المتحدة في الفظائع التي تُرتكب في غزة». وأضافت الرسالة أن الأطفال في غزة يعانون الجوع الشديد، بينما «تقف المواد الغذائية والأدوية على بعد دقائق فقط»، في إشارة إلى الحصار الصهيوني الذي منع دخول الإمدادات لمدة ١١ أسبوعاً، وتم رفعه الأسبوع الماضي. ومن بين الموقعين الناجي من الهولوكوست ستيفن كابوس، إذ أشارت الرسالة إلى أن ٧١ ألف طفل دون سن الرابعة يعانون من «سوء تغذية حاد»، وأنهم «يبكون حتى تفقدهم المجاعة القدرة على البكاء». وجاء في الرسالة أن الأطفال يستفيقون كل يوم على دوي القنابل، في ظل «عنف مختوم بختم الصمت البريطاني، وتحمله قطع غيار تم شحنها من مصانع المملكة المتحدة إلى كيان العدو». وتأتي هذه الرسالة بعد أيام من توقيع ٨٢٨ خبيراً قانونياً بريطاني الجنسية أو المؤهلين قانونياً في المملكة المتحدة، من بينهم قضاة سابقون في المحكمة العليا، على رسالة موجهة إلى ستارمر، يحذرون فيها من أن «إبادة جماعية تُرتكب في غزة».

يعكس الحراك البريطاني، الذي جمع بين الأصوات الثقافية والقانونية والإنسانية، حالة غضب متزايدة تجتاح أوساط الرأي العام البريطاني، وقد امتد تأثيرها إلى باقي الدول الغربية

أوروبا ضدّ الإبادة الجماعية

لم يبقَ هذا الحراك مقصورًا على أرض المملكة المتحدة، بل تعداه إلى قلب أوروبا إذ بدأ النقاش يتحول من مجرد انتقاد سياسات بيع الأسلحة إلى استجواب أوسع لاستمرارية الدعم الغربي للممارسات العسكرية التي تقوض استقرار المنطقة وتتفجر فيها أزمة حقوق إنسانية لا تُحتمل. فعلى سبيل المثال، أشارت تصريحات بعض المسؤولين الأوروبيين إلى أن السياسات التي كانت تُعتبر سابقًا جزءاً من استراتيجيات الدفاع والتحالفات قد أصبحت الآن محل مراجعة ونقد حاد في ضوء المعاناة المستمرة في غزة. وقد بدأت كل من فرنسا وكندا وبعض أعضاء البرلمان الأوروبي في التعبير عن استيائهم من هذه السياسات، معبرين عن قلقهم من أن استمرارها سيؤدي إلى عواقب دبلوماسية واقتصادية جسيمة يتعرض لها الاتحاد الأوروبي بأكمله. كما تداخلت هذه الإصلاحات والانتقادات مع مراجعات داخلية حول الاتفاقيات التجارية وتصدير الأسلحة، في ظل سعي المجتمعات الأوروبية لإصلاح صورتها أمام العالم وحماية المعايير الأخلاقية والقانونية.

الآثار الأخلاقية والسياسية والاقتصادية

يرتكز الجدل على الصعيد الأخلاقي إلى مفهوم المسؤولية الجماعية؛ فالمشاركة غير المباشرة في تمويل وعتاد الأجهزة العسكرية التي تشن هجمات تؤدي إلى قتل وجرح آلاف المدنيين تضع الدول المصدرة في موقع يُحاكم بعدة ضمائر عالمية. في هذا السياق، سخرت الأصوات التي وقعت الرسالة المفتوحة من تباين السياسات المطبقة في بلدانهم، إذ اعتُبر أن اقتصاديات صناعة الأسلحة ومصالح القطاع العسكري أصبحت تغلب على الضمير السياسي والأخلاقي، ما يؤدي إلى تفريغ غزة من حقوقها القانونية والإنسانية.

دعوة لتغيير السياسات

تجاوزت هذه الرسالة الانتقادِ النظري، إذ تناولت مطالباً عملية مثل تعليق فوري لترخيص الصادرات العسكرية وإجراء مراجعات شاملة لعقود الأسلحة القائمة مع كيان العدو. ويستند هذا النداء إلى مجموعة من القيود القانونية والضغوط الدولية، التي باتت تُعيد تشكيل السياسات بما يتوافق مع توقعات المجتمع العالمي الرافضة للممارسات التي تُساهم في استمرار النزاعات والحروب.

موجة أخلاقية عالمية

يتوقع المحللون أن يكون لهذا الحراك تأثير طويل المدى على السياسات الخارجية للدول الغربية، خاصةً مع استمرار تزايد الوعي الجماهيري بشأن العدالة الدولية والمسؤولية الأخلاقية في ظل النزاعات المسلحة.
تعتبر هذه الرسالة دلالة على تصاعد موجة أخلاقية عالمية قد تغير جذرياً معادلة العلاقات الدولية. وهي تُعد مثالًا حيًا على القوة التي يُمكن أن تحققها الأصوات المدنية والثقافية عندما تجتمع لمطالب تغيير جذري، مما يُلقي الضوء على النقاط التي يجب أن تشكل أساسًا للسياسات الاستراتيجية المستقبلية، ليس فقط في بريطانيا وإنما على المستوى الدولي ككل.

من ٢٠ دولة.. جنرالات الغرب يعترفون بقدرات الجيش الروسي

أعرب جنرالات وقادة عسكريون من ٢٠ دولة غربية عن إعجابهم بالقدرة التي تظهرها القوات الروسية على التكيف بسرعة مع تطورات المعركة في أوكرانيا.
وذكر الصحفي مارك تشامبيون من وكالة «بلومبرغ» أنه التقى بهؤلاء القادة خلال مناقشاتهم حول إعادة هيكلة الجيوش الغربية لمواجهة ما وصفوه بـ«التهديد الروسي».
وأكدوا له أن الجيش الروسي أظهر مرونة وتكيفاً لافتاً في العمليات العسكرية في أوكرانيا.
وكتب تشامبيون في مقاله: «مراراً وتكراراً، سمعت إشادات بالسرعة التي تعلمت وتأقلمت بها القوات الروسية في ساحة المعركة».
وأضاف أن روسيا تتفوق على حلف الناتو في مجالات مثل الحرب الإلكترونية واستخدام الطائرات المسيرة، كما لاحظ زيادة كبيرة في إنتاج الأسلحة والذخائر الروسية.
وأشار إلى أن الخبرة الروسية في التعامل مع الأسلحة الغربية ساعدتها في تحييد فاعليتها، كما أشاد بدقة الصواريخ الروسية الجوالة والباليستية، التي يصعب اعتراضها حتى بأنظمة «باتريوت» الأمريكية.
رغم ذلك، أشار الكاتب إلى أن الفيالق العسكرية التي يناقش الغرب إحياءها ليست جاهزة بعد.
فمن بين الفيالق الأربعة المتوفرة للولايات المتحدة، لا يوجد سوى فيلق واحد قادر على الانتشار السريع في حال نشوب صراع مع روسيا.
وحتى هذا الفيلق لا يزال يفتقر إلى استراتيجية واضحة لتحقيق التفوق في ساحة المعركة. أما «فيلق الرد السريع» التابع لحلف الناتو تحت القيادة البريطانية، فلا يزال قيد التكوين، ولن يكتسب القدرات الكاملة قبل عام على الأقل.
وفي السنوات الأخيرة، اشتكت روسيا من النشاط المتزايد لحلف الناتو قرب حدودها، بينما يبرر الحلف تحركاته بأنها إجراءات لـ«ردع العدوان الروسي». وأعربت موسكو مراراً عن قلقها من تعزيز القوات الغربية في أوروبا، مؤكدة أنها لا تهدد أحداً، لكنها لن تتهاون في حماية مصالحها الأمنية.

مادورو يعلن إفشال ٦٠ هجومًا على المنشآت النفطية ويكشف عن مخططات اغتيال

أعلن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو تحييد ٦٠ هجومًا على مصافي النفط والمنشآت النفطية في فنزويلا، والقبض على أكثر من ٧٠ شخصًا متورطًا في التخطيط للهجمات مع الأدلة، مشيرًا إلى أن كلّ هذه الهجمات والخطط «وراءها شخص يحمل في داخله الكثير من الكراهية».

وأكد أن «ماريا كورينا ماتشادو (المعارضة الفنزويلية) والإمبريالية أرادوا نشر العنف والفوضى حتّى لا تكون هناك انتخابات»، مضيفًا: «الحمد لله، جرت الانتخابات، وكان هناك سلام وهدوء». وفي مؤتمر صحافي، عرض وزير الداخلية الفنزولي ديوسدادو كابيو الأدلة المكتوبة بخط اليد حول كيفية تخطيط (المعارض) خوان بابلو غوانيبا للتصفية الجسدية لقادة تحالف «القطب الوطني العظيم» اليساري، وللهجمات على السفارات، والهجمات على قادة المعارضة الذين سجلوا للترشح لانتخابات ٢٥ أيار/مايو ٢٠٢٥. وكان كابيو قد أعلن تفكيك عصابة إجرامية كانت تخطط لتنفيذ عمليات اختطاف واعتداءات تستهدف مسؤولين حكوميين وعائلاتهم، ومراقبين دوليين وموظفي مراكز الاقتراع، بهدف تعطيل انتخابات ٢٥ أيار/مايو. وكشف أن «الجماعات المتطرّفة كانت تعتزم أيضًا مهاجمة سفارات ومقار دبلوماسية لإحداث حالة من الفوضى وعدم الاستقرار»، وكان من المقرر تخصيص أكثر من مليار دولار لهذه العملية.